● أخبار قصيرة

مادورو يدعو الطبقة العاملة في فنزويلا إلى الاستعداد للنفير العام

دعا الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، الطبقة العاملة في بلاده إلى التأهّب للتعبئة العامة والمقاومة في حال أقدمت الولايات المتحدة على أيّ عدوان ضد فنزويلا، معتبراً أن هذه الطبقة هي «أعظم درع وطني».
وأضاف مادورو خلال لقاء مع العمّال: «إذا تجرّأوا يوماً من أيّ اتجاه أتت التهديدات، فها هو أمامكم أعظم درع وطني. لن يحرك العامل إبرة واحدة، بل سيعلن إضراباً ثورياً شاملاً وعصياناً مدنياً حتى يستعيد الشعب سلطته لتنفيذ ثورة أعمق. إخوتي وأخواتي، اعتبروا هذا أمراً صادراً. لقد صدر الأمر».
كما شدّد الرئيس الفنزويلي على أنّ الطبقة العاملة يجب أن تكون مستعدة للنفير العام والدفاع عن الوطن في مواجهة أيّ تهديد خارجي، ولا سيّما من الولايات المتحدة.

كوريا الشمالية: نجحنا في اختبار منظومة أسلحة فرط صوتية جديدة

أعلنت كوريا الشمالية، الخميس ٢٣ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٢٥، عن نجاحها في اختبار منظومة أسلحة متطوّرة جديدة تشمل مقذوفات تفوق سرعتها سرعة الصوت، في خطوة وصفتها بأنّها «جزء من برنامج دفاعي استراتيجي يهدف إلى تعزيز قدراتها الردعية في مواجهة الأعداء».
وقالت وكالة الأنباء الكورية الشمالية الرسمية، في بيان، إنّ «مقذوفَين فرط صوتيَّيْن تم إطلاقهما، الأربعاء، من منطقة قريبة من العاصمة بيونغ يانغ، وتمكّنا من إصابة هدف محدَّد في شمال شرق البلاد بدقّة عالية».
وأكدت الوكالة أنّ «هذه التجربة تأتي في إطار الجهود المستمرّة لتطوير صواريخ فرط صوتية قادرة على المناورة والإفلات من أنظمة الدفاع الصاروخي المتقدّمة»، في إشارة منها إلى مساعي كوريا الشمالية لتجاوز قدرات الاعتراض التي تمتلكها كل من الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان.

«الصحة العالمية»: التخفيضات في التمويل تُهدّد ملايين الأشخاص

أعلنت منظمة الصحة العالمية أنّها تواجه هذا العام تخفيضات كبيرة في موازنتها المخصّصة للطوارئ الإنسانية، وسط توقّعات «قاتمة» للعام ٢٠٢٦.
وقالت مسؤولة العمل الإنساني والاستجابة للكوارث في المنظمة، تيريزا زكريا، إنّ الوكالة التابعة للأمم المتحدة تلقّت تمويلاً أقل بنسبة ٤٠ ٪ لحالات الطوارئ الإنسانية حول العالم مقارنة بعام ٢٠٢٤، واصفةً هذا الانخفاض بأنّه «ضخم». وأوضحت زكريا، خلال مؤتمرٍ صحافي، أنّ المنظمة حدّدت أنّ أكثر من ٣٠٠ مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، وكان عليها اتخاذ «قرار صعب للغاية بشأن من يُعطى الأولوية». وفي ظل هذه الظروف، أكّدت المنظمة أنّها تركز على الفئات الأكثر حرماناً. وبسبب هذه التخفيضات، اضطرت أكثر من ٥٦٠٠ منشأة للرعاية الصحية في أنحاء العالم إلى تقليص خدماتها، كما اضطرت أكثر من ألفَي منشأة إلى تعليق أنشطتها.

مستهدفةً عملاقي النفط «روسنفت» و«لوك أويل»

واشنطن تصعّد المواجهة مع موسكو بعقوبات غير مسبوقة

الوفاق/ في خطوةٍ تُعدّ من أخطر التحولات في مسار الصراع الجيوسياسي، أطلقت الولايات المتحدة رصاصة العقوبات المباشرة على قلب الاقتصاد الروسي، مستهدفة عملاقَي النفط «روسنفت» و«لوك أويل». هذه العقوبات لا تقتصر على الأثر الاقتصادي، بل تعيد رسم خريطة التحالفات الدولية، وتضع دولاً مثل الهند والصين أمام اختبار جديد في علاقاتها مع الكرملين. فهل ستُحدث هذه الإجراءات تحولاً في ميزان القوى؟ أم أن العالم على أعتاب فصل جديد من الحرب الاقتصادية العالمية؟

التحول في الاستراتيجية الأميركية

منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، اتسمت السياسة الأميركية تجاه روسيا بالتذبذب بين التهديد والتنفيذ. دونالد ترامب، الذي لطالما فضّل الحوار مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، كان يتراجع مرارًا عن تنفيذ تهديداته بفرض عقوبات قاسية، مفضّلًا إبقاء قنوات التواصل مفتوحة. لكن إعلان وزارة الخزانة الأميركية إدراج «روسنفت» و«لوك أويل» على القائمة السوداء، شكّل نقطة انعطاف حاسمة في مسار المواجهة، وأطلق أول حزمة رئيسة من العقوبات المالية التي تستهدف قلب الاقتصاد الروسي.
القرار جاء بذريعة «عدم التزام روسيا الجادّ بعملية السلام»، وهو ما يعكس خيبة أمل واشنطن من فشل المحادثات مع بوتين، رغم اللقاءات المتكررة التي وصفها ترامب بأنها «جيدة ولكن غير مثمرة». وفي اجتماع مع الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، أعلن ترامب أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوة حاسمة، مؤكدًا أنه لا يريد عقد «اجتماع ضائع» مع بوتين، رغم أنه لا يزال يأمل في التوصل إلى تسوية تنهي الحرب.

ضربة في عمق الاقتصاد الروسي

اختيار «روسنفت» و«لوك أويل» لم يكن اعتباطيًا. فهاتان الشركتان تُمثلان نحو نصف صادرات روسيا من النفط الخام، وتُعدان من أعمدة الاقتصاد الروسي. «روسنفت»، التي يرأسها إيجور سيتشين، الحليف المقرب من بوتين، تنتج أكثر من ٣,٧ مليون برميل يوميًا، وتُعد من أكبر شركات الطاقة في العالم. أما «لوك أويل»، فهي شركة خاصة لكنها ترتبط بعلاقات وثيقة مع الدولة، وتلعب دورًا محوريًا في تصدير النفط إلى الأسواق الآسيوية، خصوصًا الهند والصين.
استهداف هاتين الشركتين يعني تعطيل شبكة التمويل التي تعتمد عليها موسكو في دعم عملياتها العسكرية، وإرباك سلاسل التوريد النفطية، والضغط على الدول المستوردة لإعادة النظر في علاقاتها التجارية مع روسيا. كما أن تهديد واشنطن للبنوك التي تتعامل مع الشركتين يضيف طبقة جديدة من التعقيد، ويجعل من الصعب على المصافي الأجنبية الاستمرار في شراء النفط الروسي دون مواجهة تبعات مالية وقانونية.

الأثر الفوري على الأسواق العالمية

ردّ فعل الأسواق كان سريعًا. ارتفعت أسعار النفط بنسبة ٣٪ فور إعلان العقوبات، ليصل خام برنت إلى أكثر من ٦٤ دولارًا للبرميل. هذا الارتفاع يعكس مخاوف من نقص الإمدادات، خصوصًا أن روسيا تمثل نحو ١١ ٪ من الإنتاج العالمي، وتُعد من أكبر ثلاثة منتجين إلى جانب الولايات المتحدة والسعودية. لكن التأثير لا يقتصر على الأسعار، بل يمتد إلى سلاسل التوريد، وشبكات التمويل، وحتى العلاقات التجارية بين الدول المستوردة للنفط الروسي والولايات المتحدة.
في هذا السياق، بدأت شركات التكرير في الهند، مثل «ريلاينس إندستريز»، في إعادة النظر في عقودها مع «روسنفت»، رغم أن هذه العقود كانت طويلة الأجل ومحددة المدة. الضغوط الأميركية، التي تشمل تهديدًا للبنوك التي تموّل هذه الصفقات، دفعت المصافي الهندية إلى تقليص وارداتها، في خطوة تهدف إلى إزالة عقبة رئيسة من أمام التوصل إلى اتفاق تجاري مع واشنطن.

أوروبا.. عقوبات منسقة أم مصالح متباينة؟

بالتوازي مع الخطوة الأميركية، أعلن الاتحاد الأوروبي الحزمة الـ١٩ من العقوبات على روسيا، والتي شملت حظرًا على واردات الغاز الطبيعي المسال، وتقييدًا لحركة الدبلوماسيين الروس داخل أراضي الاتحاد. لكن رغم التنسيق الظاهري، تبقى المصالح الأوروبية أكثر تعقيدًا. فدول مثل ألمانيا وفرنسا تعتمد جزئيًا على الطاقة الروسية، وتواجه ضغوطًا داخلية من الصناعات الثقيلة التي تخشى من ارتفاع التكاليف.
ومع ذلك، فإن الحزمة الأوروبية تُعد من أشد الإجراءات تأثيرًا على قطاع الطاقة الروسي منذ اندلاع الحرب، وتشمل حظر منصات تداول الأصول المشفّرة المرتبطة بروسيا، واستهداف كيانات في الهند والصين تتعامل مع موسكو. هذا التنسيق يعكس رغبة الغرب في توسيع دائرة الضغط، لكنه يواجه تحديات في التنفيذ، خصوصًا في ظل تباين المصالح بين الدول الأوروبية.

روسيا.. إنكار التأثير وتأكيد الحصانة

موسكو، كعادتها، ردّت بنبرة تحدٍّ، مؤكدة أن العقوبات «لن تتسبب بأي مشاكل خاصة»، وأن روسيا «تتمتع بحصانة قوية ضدّ العقوبات الغربية». هذا الخطاب يعكس استراتيجية الكرملين في التقليل من شأن الإجراءات الغربية، مع التأكيد على القدرة الذاتية في تجاوز الأزمات.

الصين أمام اختبار جديد

رغم أن الصين لم تكن هدفًا مباشرًا للعقوبات، إلا أن استهداف شركات النفط الروسية يضعها أمام اختبار جديد. بكين تعتمد على النفط الروسي لسد فجوة الاستهلاك، وتُعد من أكبر المستوردين. ومع تهديد واشنطن للبنوك التي تتعامل مع «روسنفت» و«لوك أويل»، قد تجد الصين نفسها مضطرة لإعادة النظر في علاقاتها التجارية مع موسكو، أو تطوير آليات جديدة للتحايل على العقوبات. في الوقت نفسه، فإن الصين تراقب عن كثب مدى قدرة روسيا على الصمود، لأن ذلك يحدد مستقبل التحالفات في آسيا، ويؤثر على توازنات الطاقة في المنطقة. وإذا قررت بكين دعم موسكو بشكلٍ مباشر، فقد تدخل في مواجهة غير مباشرة مع واشنطن، ما يفتح الباب أمام تصعيد جديد في الحرب الاقتصادية العالمية.

العقوبات الأمريكية تضع دولا مثل الهند والصين أمام اختبار جديد في علاقاتها مع الكرملين. فهل ستُحدث هذه الإجراءات تحولاً في ميزان القوى أم أن العالم على أعتاب فصل جديد من الحرب الاقتصادية العالمية؟

فعالية العقوبات بين الضغط والتأقلم

السؤال المركزي؛ هل تنجح العقوبات في تغيير سلوك الكرملين؟ العقوبات، كما يقول توماس غراهام من مجلس العلاقات الخارجية، «تعمل ببطء»، والكرملين يعرف «جيّد جدًّا في التحايل عليها». لكن استهداف شركات النفط مباشرة، بدلًا من الأطراف الثالثة، يُعد تطورًا نوعيًا في أدوات الضغط. ومع ذلك، فإن الرهان على تغيير سلوك بوتين عبر العقوبات وحدها قد يكون مبالغًا فيه. فالرئيس الروسي أثبت مرارًا أنه مستعد لتحمّل الكلفة الاقتصادية مقابل تحقيق أهدافه الاستراتيجية، خصوصًا في أوكرانيا. كما أن العقوبات قد تدفع روسيا إلى تعزيز علاقاتها مع دول مواجهة لأمريكا، وتطوير شبكات بديلة للتمويل والتصدير.

النفط من سلعة إلى أداة صراع

ما يحدث اليوم يُعيد تعريف دور النفط في العلاقات الدولية. فهو لم يعد مجرد سلعة تُباع وتُشترى، بل أصبح أداة للردع، والضغط، وإعادة تشكيل التحالفات. العقوبات على عملاقي النفط الروسي تُظهر كيف يمكن للولايات المتحدة أن تستخدم الطاقة كسلاح غير تقليدي، في مواجهة خصومها. هذا التحوّل في أدوات الصراع يعكس إدراكًا متزايدًا بأن السيطرة على تدفقات الطاقة تعني السيطرة على مسارات القرار السياسي والاقتصادي في الدول المستوردة.
لكن هذا السلاح له تبعات. فارتفاع الأسعار، واضطراب الأسواق، وتوتر العلاقات مع دول مثل الهند والصين، كلها نتائج غير مباشرة قد تُضعف فعالية العقوبات، أو تُحوّلها إلى عبء على واشنطن نفسها. كما أن استخدام الطاقة كسلاح قد يدفع الدول المستهدفة إلى تطوير بدائل استراتيجية، مثل تعزيز الإنتاج المحلي، أو تنويع مصادر الاستيراد، أو حتى بناء تحالفات مضادة.

العقوبات بين الفعالية والمخاطرة

العقوبات الأميركية على عملاقي النفط الروسي تمثل قفزة كبرى في مسار المواجهة مع موسكو، لكنها ليست نهاية الطريق. فترامب نفسه أشار إلى رغبته في التوصل إلى تسوية، وأعرب عن أمله في ألا تستمر العقوبات طويلًا. المرحلة المقبلة ستشهد اختبارًا حقيقيًا لفعالية هذه الإجراءات، ليس فقط في إضعاف الاقتصاد الروسي، بل في تغيير سلوك الكرملين.

الحزب الشيوعي الصيني يؤكد على تحفيز الاستهلاك وتعزيز الأمن القومي

أكد الحزب الشيوعي الصيني؛ أن على البلاد تحفيز الاستهلاك بشكلٍ كبير ودعم الطلب المحلي وتعزيز الأمن القومي في السنوات الخمس المقبلة، وفق ما ذكرت وسائل إعلام رسمية.
وبدأت أربعة أيام من الاجتماعات المغلقة، يوم الإثنين، شارك فيها كبار المسؤولين الذين بحثوا الاستراتيجيات البعيدة الأمد للخطة الخمسية الخامسة عشرة التي تبدأ العام المقبل.
وجاءت المحادثات في وقت تخيم الضبابية على ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم في ظل تباطؤ الإنفاق المحلي وأزمة ممتدة في قطاع العقارات وحرب تجارية مع الولايات المتحدة.
ومع اختتام الاجتماع، تعهّد القادة السعي إلى «تنمية اقتصادية سريعة».
وجاء في نص نشرته وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) أنه «يتعيّن بذل جهود لتحفيز الاستهلاك بشكل كبير وتوسيع الاستثمارات الفعالة والقضاء بحزم على العقبات». ودعا المسؤولين الصينيين إلى تعزيز الأمن القومي، وفقاً لـ«شينخوا».
وأضاف النص أن على الصين «المحافظة على حزمها الاستراتيجي وزيادة الثقة بالنصر (...) ومواجهة الاختبارات الكبرى بشجاعة».
وتابع: «يجب أن نواصل تعزيز جهود مكافحة التلوث (...) وتسريع تطوير نظام طاقة جديد والمضي قدماً بثبات نحو تحقيق ذروة الانبعاثات الكربونية وتسريع بناء أنماط إنتاج وحياة خضراء».

معالجة الاحتباس الحراري

ونشرت بكين، في أيلول/ سبتمبر، أول أهدافها المطلقة لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
وبحلول عام ٢٠٣٥ ستُخفض الصين انبعاثاتها على مستوى الاقتصاد بنسبة تراوح بين ٧٪ و١٠٪ مقارنة بعام ذروة انبعاثات البلاد، والذي يُعتقد أنه ٢٠٢٥. ولم يتمكن الاقتصاد الصيني من التعافي، بشكلٍ كامل، بعد جائحة كورونا إذ سجل بحسب البيانات الرسمية، الإثنين، نمواً بنسبة ٤,٨ ٪ على أساس سنوي في الربع الثالث، وهي أبطأ نسبة نمو منذ الفترة نفسها من العام الماضي.
وتابع مراقبون، عن كثب، اجتماع اللجنة المركزية، وهي هيئة رفيعة المستوى تضم ٢٠٠ عضو و١٧٠ عضواً بديلاً، بحثاً عن أي مؤشرات تتصل بأهداف الحزب الأساسية.
وتوفر الخطة الخمسية المقبلة، والتي ستشمل مثل سابقاتها أهدافاً سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية، خارطة طريق حتى عام ٢٠٣٠، ومن المقرر الموافقة عليها في آذار/ مارس.